المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة — 500 دينار

العدد (2580) السنة العاشرة - الاثنين (3) أيلول 2012

http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ملحق اليوم

12

رودريغيز يُعزز تصدّره للترتيب العام

13

الكاسكو الإفريقي والببغاء الكاريبي يجتمعان في بغداد

19

المحبّون أحيوا الذكرى الـ١٥ لديانا

هيئة أخرى تريد الحكومة الاستيلاء عليها

نواب يحذّرون من ربط "مراقبة التخصيصات الاتحادية" بمجلس الوزراء

□ **بغداد / مؤيد الطيب**

قال نواب إن ائتلاف دولة القانون يسعى إلى ربط "الهيئة العامة لمراقبة تخصيصات الإيرادات الاتحادية"، بمجلس الوزراء ما يعني القضاء على استقلالية هذه الهيئة.

وأكد النائب عن القائمة العراقية عضو اللجنة المالية في البرلمان أحمد المساري إن "القائمة العراقية قدمت مقترح مشروع قانون الهيئة العامة لمراقبة تخصيصات الإيرادات الاتحادية، وتمت مناقشته داخل اللجنة وإرسال المقترح للحكومة من أجل أخذ رأيها لكن تم وضع مقترح المشروع جانباً وأرسلت الحكومة مشروعا آخر مخالفا تماماً لما جاء في مقترحنا".

وأضاف المساري في تصريح لـ"المدى" أمس إن "المقترح المقدم من قبل الحكومة تمت قراءته قراءة أولى في البرلمان رغم اعتراض اللجنة المالية، لكننا قمنا بجمع تواقيع ضد المقترح ورفعناها للجنة القانونية، وتمت الاستجابة لها وإلغاء قراءة المقترح في مجلس النواب ومازال الجدل محتدما داخل اللجنة لأن أعضاء دولة القانون صوتوا مع مقترح الحكومة".

وأشار المساري إلى أن "النظام الداخلي للجنة يؤيد موقفنا في المقترح، كونه ينصّ على أن المقترح من اللجنة، وهو مقدم على أي مقترح آخر".

وتابع "إن أهمية الهيئة تكمن في استقلاليتها، وجعلها غير مرتبطة بأي جهة حكومية، وهذا ما نص عليه مقترحنا، لكن المقترح المقدم من قبل الحكومة ينص على أن تكون الهيئة مرتبطة برئاسة الوزراء، ويتم تعيين رئيس الهيئة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، وهذا ما أثار حفيظة اللجنة، لكن مازالت دولة القانون تعترض وتحاول تمرير المقترح الحكومي". من جانبها أوضحت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة التميمي إن هناك خلافاً كبيراً حول مشروع تم النقاش فيه داخل اللجنة حول الهيئة العامة لمراقبة تخصيصات الإيرادات الاتحادية المالية الموزعة على المحافظات والوزارات ضمن الموازنة العامة. وأكدت التميمي إن "نواب دولة القانون في اللجنة صوتوا مع المشروع المقدم من قبل الحكومة أما نحن البقية فصوتنا مع المقترح المقدم من قبل القائمة العراقية". فيما اعتبرت النائبة عن القائمة العراقية الحرة عالية نصيف إن "هيئة المراقبة العامة يمكنها أن تحدّ من الغبن الذي تعاني منه الكثير من المحافظات في تقسيم الموازنة العامة".

وأضافت نصيف في تصريح لـ"المدى" إن "هيئة الرقابة تعتبر من الهيئات التنفيذية ولا ضرر أن تكون مرتبطة بالحكومة كونها السلطة التنفيذية في الدولة".

نائب يطالب الأردن بتسليم الضاري

الدفاع: "الجيش العراقي الحر" أكذوبة

□ **بغداد / غسان عادل**

نفت وزارة الدفاع على لسان الناطق باسمها العقيد ضياء الوكيل صحة ما نشرته صحيفة كردية حول تشكيل الجيش العراقي الحر. وقال الوكيل لـ(المدى) "إن بعض الصحف تنشر مثل هذه الأكاذيب ونحن بدورنا ننفي ذلك وعملياتنا مستمرة في ملاحقة الجماعات الإرهابية التي تنشط في مناطق جنوب غربي محافظة نينوى، وتمكنا من القبض على العشرات من عناصرها خلال الايام الماضية". واستبعد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني حسن جهاد تشكيل الجيش العراقي الحر، مبينا أن بعض المجاميع المسلحة الناشطة في مناطق جنوب غربي محافظة نينوى تحاول أن تعمل تحت هذا الاسم "لإعطاء أهمية لنشاطها" موضحا أن الظروف في سوريا تختلف في طبيعتها عن الأوضاع في العراق وليست هناك إمكانية لتشكيل مثل هذه الجيش لأن اغلب القوى أعلنت رفضها التعامل مع المجاميع المسلحة.

وكانت صحيفة هفال الكردية ذكرت انه يجري حاليا تشكيل الجيش العراقي الحر بقيادة رئيس هيئة علماء المسلمين المقيم في عمان حارث الضاري.

من جهة أخرى طالب عضو التحالف الوطني محمد الهنداوي الحكومة بالضغط على الأردن لتسليم الضاري للسلطات العراقية: "نحن لا نشكك بما نشرته الصحيفة، فهناك مخطط تقف وراءه دول معادية للعراق وتجربته الديمقراطية، وسنطالب في مجلس النواب الحكومة بالضغط على الأردن لتسليم الضاري المعروف بموقفه العدائي للشعب".

الجبوري يطالب بفتح تحقيق حول تورّط أميركا برفع درجات الحرارة

□ **بغداد / المدى**

دعا رئيس ائتلاف العراقية الحرة قتيبة الجبوري السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى الاستعانة بخبراء البيئة في فتح تحقيق حول مدى صحة المعلومات بشأن تورط البنتاغون برفع درجة الحرارة في العراق من خلال تجارب سرية.

وقال في تصريح نقله المكتب الإعلامي للائتلاف "على الرغم من أن المعلومات التي تداولتها بعض مواقع الانترنت حول ضلوع الإدارة الأمريكية برفع درجات الحرارة في العراق من خلال تجارب خاصة مازالت غير مؤكدة وتفتقر إلى دليل ملموس ، إلا أننا لا يمكن أن نستهين بها أو نهملها الى حين التأكد من صحتها أو عدم صحتها".

وأضاف "إن درجة الحرارة في عموم العراق ارتفعت إلى معدلات غير مسبوقة ولا يصدقها العقل، إذ من غير المعقول أن الحرارة تنخفض فورا عند تجاوز أية نقطة حدودية من جميع الجهات، ولابد من أسباب منطقية لهذه الظاهرة، ما يعزز احتمال تورط وزارة الدفاع الأميركية في العبث بمناخ العراق بطرق لا تزال غير معلومة".

وأشار إلى "أن الحديث عن ارتفاع درجات الحرارة بسبب الغازات السامة المنبعثة من مولدات الكهرباء قد لا يكون دقيقا، ففي فلسطين كما سمعنا وتحديدا في قطاع غزة يستخدم الأهالي المولدات بشكل واسع ولم تسجل في الأراضي الفلسطينية ارتفاعات

عباس البياتي: سوء الوضع الأمني سببه المواطن

□ **بغداد / ابراهيم ابراهيم**

قال النائب عن دولة القانون عباس البياتي "إن المواطن ضعيف ولا يعمل على إيصال المعلومة الصحيحة والسريعة للأجهزة الأمنية"، وتابع "أن أداء المواطنين هذا، هو ما يؤدي إلى حدوث اختراقات أهمها الاغتيال بالكواتم". وذكر عضو لجنة الأمن والدفاع في تصريح لـ"المدى برس"، أن "عدم إقرار قانون يجرم حامل السلاح الكاتم هو من الأسباب الرئيسة لازدياد هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، وان اعتراض بعض الأعضاء على العقوبة المنصوصة في القانون وهي الإعدام حالت دون إقراره". وبيّن أن "لجنة الأمن والدفاع ستستضيف قيادات العمليات الأمنية للمحافظات وأول المستضافين قيادة عمليات الانبار، فضلا عن استضافة القيادات المعلوماتية والاستخبارية لنقف على جدية وجهوزية القوات الأمنية".

كويتي يعرض ٢٠ مليون دولار لشراء حبل إعدام صدام

□ **متابعة / المدى**

ذكرت صحيفة "المرصد" السعودية أن وسطاء يعملون لصالح رجل أعمال كويتي، لم تسمه، طلبوا من وزارة الداخلية شراء الحبل الذي شنق به صدام حسين.

ونقلت الصحيفة عن مصدر وصفته بـ"وثيق الإطلاع" أن رجل الأعمال المذكور مستعد لدفع ٢٠ مليون دولار او "أي مبلغ مهما كان" للحصول على هذا الحبل.

وقالت "المرصد" أن رجل الأعمال حصل على معلومات تفيد بأن الحبل الذي نفذ به حكم الإعدام "موجود الآن بحوزة مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري"، فيما توقع المصدر العراقي أن يضطر الرجل الكويتي إلى مفاوضة الصدر.

تجدر الإشارة إلى أن رجل أعمال كويتي اشترى، عبر وسطاء أمريكيين، أجزاء من تمثال صدام حسين الذي حطمته القوات الأمريكية في ساحة الفردوس في بغداد عشية بدء فرض سيطرتها عليها في نيسان عام ٢٠٠٣.

مصدر في مفوضية الانتخابات يؤكد تمديد عملها شهراً آخر

□ **بغداد / إياد التميمي**

أكد مصدر من المفوضية الحالية أن هناك نية لتمديد عملها لشهر آخر، كي تتمكن الكتل السياسية من الاتفاق في ما بينها".

واضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه في تصريح للمدى أمس "أن الأنباء لغاية الآن تشير إلى تمديد عمل المفوضية الحالية إلى شهر آخر، وان رئاسة البرلمان لمحت لنا من خلال مخاطبات سرية بأن المجلس في حالة عدم التوصل إلى اختيار مفوضية جديدة في جلسة اليوم سيضطر إلى تمديد عملنا شهرا آخر".

ويعتزم مجلس النواب في جلسته التي ستعقد اليوم التصويت على اختيار أعضاء مفوضية الانتخابات بعدما امهل رئيس مجلس النواب رؤساء الكتل ولجنة الخبراء لغاية الاثنين للتوصل إلى اختيار ٣٠ مرشحا لطرح اسمائهم في جلسة اليوم ومن ثم اختيار اعضاء المفوضية، بالاضافة الى حسم التصويت على قانون المحكمة الاتحادية ومقترح التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ حسب ما ورد في جدول أعمال الجلسة.

■ التفاصيل ص٣

بعد أن أدليت بصوتي لك

رسالة مواطن للمالكي .. من المذنب أنت أم أنا؟

□ **بغداد / يوسف المحمداوي**

مرت سنوات على التغيير وأخرى على إجراء الانتخابات، سواء في الحكومات الانتقالية أم الثابتة، ومع ذلك يجد ابو فاطمة ان وضع عائلته يزداد سوءا يوما بعد يوم، جيل من الأزمات، وجيل من الأرامل والأيتام، وأكداس من الفوضى، وطوابير من البطالة على أبواب معامل معطلة بأوامر الفساد التي يشرعنها المفسدون.

فكر أبو فاطمة في أن يوصل رسالة الى رئيس الوزراء نوري المالكي لا لكونه رئيس السلطة التنفيذية فقط، بل لكونه مناضلا مثله في مقارعة النظام الصدامي، وهو من حمل السلاح واقصد ابو فاطمة طبعا، أيام الانتفاضة الشعبانية، وبعد أن قضى النظام على تلك الانتفاضة هرب من الهور باتجاه إيران، ليعمل منظفا في شوارعها لان الأجر عندهم على قدر المشقة.

عاد ابو فاطمة وهو الآن يسكن في مخزن مهجور تابع لوزارة الزراعة في قضاء المجر الكبير التابع لمحافظة ميسان، ونتيجة لنضاله وفرت له دوائر البر والإحسان فرصة أن يعمل حارسا في جامع يديره سيد من اهل البيت اسكنه نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي في بيته السابق عطفا عليه لا لكونه سيداً فقط، بل لانه تزوج اخيرا من الزوجة الرابعة، وابو فاطمة يبحث عن لقمته الضائعة.

كتب ابو فاطمة رسالته إلى رئيس الوزراء نوري المالكي وهذا نصها "بسم الله الرحمن الرحيم.... والصلاة والسلام على محمد وآل بيته المنتجبين... سيدي دولة رئيس الوزراء المحترم... اعرف بان دولتكم مشغول بالعديد من الأمور وخاصة هذه الأيام التي تزامن ورقة الإصلاح السياسي، وليس الإصلاح الخدمي لذا سأختصر حتى لا تكون رسالتي مضيعة لوقتك الثمين، بالأمس وعدت المواطنين بفترة ١٠٠ يوم لإصلاح ما دمره الساسة، ومرت ولم نجن كمواطنين غير دمار آخر، وأمهلتك كتلة سياسية ستة أشهر ومرت أيضا، ولم اجن منك ومنها غير مائدة خاوية ليس فيها غير الطماطم، وها هي الأيام تمر والشهور وانا كما انا اسكن بعد جهاد مع النظام الصدامي مع أكثر من ٦٠ عائلة مجاهدة داخل مخزن متروك لا يحتوي على ابسط الحقوق والخدمات الإنسانية.

سيدي الرئيس.. انا احدثك بلسان مجاهد مثلك قد تفوقني بالكرسي الذي تجلس عليه، وقد أفوقك بجلوسي على بساط الصبر والإيمان، وبأرشيف جهادي بعت من اجله مال الدنيا بجامعها، لأعمل منظفا بشوارع إيران، والآن منظفا بجامع، ولا يحرجني ذلك بقدر ما يحرجني صمتك وأنت المجاهد إزاء ما يحصل للمواطنين. اقسم لك بمن أنا وأنت على ولايته، أحيانا نأكل انا وعائلتي وجبة واحدة في اليوم، ألا يحزنك ذلك ونحن في بلد الميزانيات الانفجارية؟

سيدي الرئيس لا نريد شققا سكنية بل نريد كما يريد اللاجئون خياما يصلها الطعام، وتذكر يا كبير دولة القانون انا وعائلتي وجميع العوائل في ذلك المخيم- عفوا- المخزن خرجنا في يوم الانتخابات وانتخبناك، وانت اقسمت على خدمة جميع المواطنين وبتطبيق العدل والإنصاف بقسم دستوري، ولم نحصل على شيء، فمن المذنب أنت أم من انتخبوك؟ سؤال سيجيب عنه التاريخ حتما ومن دون الاستعانة بمستشاريك".

قريبا
في المكتبات
العدد الجديد من مجلة حوار سبورت